



دولة الامارات العربية المتحدة
وزارة الداخلية
إدارة حقوق الإنسان

حماية حقوق الإنسان في ظل الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد – 19

إعداد

الرائد / آمنه جمعه الكتبي

الباحث القانوني/ د. لمياء علي الزرعوني

2021

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ، فمنذ بداية تفشي الفيروس على مستوى العالم ، أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع ، وذلك من خلال إطلاق حزمة واسعة من التشريعات والسياسات والقرارات والاجراءات الاحترازية ، والتدابير الوقائية ، والتي ساهمت إلى حد كبير في الحد من الآثار والتداعيات السلبية لهذه الجائحة.

وفي ظل مواجهة حكومة دولة الإمارات لجائحة كوفيد - 19 واضطلاع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية فيها، كل حسب اختصاصه، بالتصدي لهذه الأزمة ، كرست وزارة الداخلية جهودها لحماية صحة وسلامة الجميع دون المساس بحقوقهم ، وفقاً لتوجه الحكومة ، فقامت باتخاذ الإجراءات اللازمة ، ووضع خطط شاملة لضمان الحماية للإنسان في الدولة ، ومواجهة فيروس كورونا، والحد من التداعيات المختلفة في إطار خطة المكافحة.

وقد عملت كافة الأجهزة المعنية في الوزارة وفق الخطط الموضوعة من قبل اللجنة العليا الدائمة للأزمات والكوارث بوزارة الداخلية برفع حالة استعداد وتأهب الفئات الميدانية المشاركة في الخطوط الأمامية بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة بدقة والتزام ، وفقاً لقواعد واستراتيجيات إدارة الأزمات ، في إطار مساندة جهود مؤسسات الدولة المعنية ، بتقديم الرعاية الصحية للإنسان وإتاحة الفرصة أمام أجهزتها للعمل على توعية أفراد المجتمع ، وتقديم كافة المعلومات الدقيقة لهم ، فيما يتعلق بأبعاد انتشار الفيروس وتطوره ، بما يساهم في تشكيل الوعي الصحي لديهم ، ويضمن تعاونهم مع تلك الأجهزة.

مشكلة الدراسة:

منذ بدء مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) في الصين في ديسمبر 2019، ثم انتشاره إلى مختلف أنحاء العالم، تعددت استجابات الدول لهذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة، في إدارة أزمة كورونا، اختطت نموذجاً خاصاً بها، فهي لم تسع إلى محاكاة أي نموذج على المستوى الدولي، إنما اتبعت مسارها الخاص في إدارة الأزمة، إدراكاً منها لاختلاف نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الدول الأخرى، كما أنها تعلم أن كل دولة تحظى بميزات نسبية توظفها في تحديد قدرات إدارة الأزمة وكيفيةها.

وتأتي جميع الجهود المبذولة في قبل الحكومة تماشياً مع رؤيتها نحو الاستعداد لمرحلة ما بعد كوفيد - 19، والتي تركز على حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الدولة على كافة الأصعدة، وتعزيز جاهزية الحكومة ومؤسساتها للمرحلة المقبلة في كافة القطاعات بهدف الانطلاق نحو المستقبل بقدرات أكبر ومرتكزات وآليات عمل جديدة تمكنها من تحويل التحديات إلى فرص.(1)

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور وزارة الداخلية في حماية حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد - 19، باعتبارها من الجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان في هذا المجال، حيث تسعى الدراسة إلى إبراز هذه الجهود وإبراز جدواها في الحماية.

¹. تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد - 19، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2020، ص 6.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استعراض دور وزارة الداخلية في حماية حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19 من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الجهود الدولية والاقليمية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19.
- التعرف على الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد – 19.
- التعرف على جهود وزارة الداخلية لتعزيز حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد – 19.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الجهود الدولية والاقليمية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19؟
- ما الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد – 19؟
- ما جهود وزارة الداخلية لتعزيز حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد – 19؟

أهمية الدراسة:

يعد موضوع حقوق الإنسان هو الأساس لكل الموضوعات المتعلقة بالحياة البشرية في الوقت الراهن، فحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية أصبحت من الانشغالات الكبرى للمجتمع الدولي، ومن أولى الاهتمامات على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بل ومن أهم القضايا التي شغلت الإنسان منذ أزمنة بعيدة.

يقف السبب وراء ذلك في أن حقوق الإنسان تمثل أهم القضايا التي تتطوع إليها البشرية وتطمح لتحقيقها في شتى مجالات الحياة بكافة أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الحروب

والصراعات، خاصة وأن العالم وعلى امتداد الأزمنة شهد ومازال يشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في شتى أصقاع العالم.

وقد تجلى هذا الاهتمام العالمي من خلال صياغة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من اتفاقيات ومواثيق دولية في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى جملة الاتفاقيات الإقليمية التي تم الإعلان عليها والتي ترمي في مجملها إلى رعاية حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية.

وعليه، فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في استعراضه لجهود أكبر المنظمات الحكومية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والمتمثلة في أجهزة الأمم المتحدة، كما وتبدو الأهمية من خلال التركيز على آليات الحماية العالمية لحقوق الإنسان.

منهجية الدراسة:

طبيعة موضوع الدراسة اقتضى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لسبر أغوار موضوع حقوق الإنسان بالوصف والتحليل من خلال الوقوف على دور وزارة الداخلية في حماية حقوق الإنسان مع توضيح وتحليل آلياتها في هذا الصدد.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم استعراض دور وزارة الداخلية في مجال حماية حقوق الإنسان عبر مباحث ثلاث على النحو التالي:

المبحث الأول: الجهود الدولية (العالمية والإقليمية) لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد -

.19

المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد - 19.

المبحث الثالث: جهود وزارة الداخلية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19.
وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من هذه المباحث.

المبحث الأول: الجهود الدولية (العالمية والإقليمية) لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19

مع بداية الجائحة، دعت الأمم المتحدة حكومات الدول، التي تلجأ لإجراءات إقفال لبعض المناطق وفرض حجر صحي لمكافحة كورونا المستجد، ضمان احترام حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتجنّب أي تداعيات غير مقصودة على مصادر رزق المتأثرين وأن تتم بشكل يتوافق مع معايير حقوق الإنسان وبطريقة تعد ضرورية ومتناسبة مع تقييم الخطر.

وفي هذا السياق، أصدرت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة توصيات مبادئ توجيهية على الدول مراعاتها في التصدي للجائحة، ومن أهمها:(2)

أولاً: مبادئ توجيهية خاصة بكوفيد – 19(3)

2. تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد – 19، المرجع السابق، ص 12.

3. مبادئ توجيهية خاصة بكوفيد – 19، الأمم المتحدة:

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx>

- الوصول إلى الرعاية الصحية: وجوب توفير العلاج للمصابين بالفيروس دون تمييز قائم على السن، أو الإعاقة، أو النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية أو وصمة عار تمنعه من الحصول على العلاج.

- تدابير الطوارئ: القانون الدولي يسمح باعتماد تدابير طارئة في مواجهة تهديدات كبرى، شرط أن تكون التدابير التي تقيّد حقوق الإنسان متناسبة مع المخاطر التي تم تقييمها، وضرورية وغير تمييزية، أي أن تكون محدّدة الهدف والمدة، وأن تعتمد أقل النُهج تدخُّلاً لحماية الصحة العامة. لذلك، عند الإعلان عن حالة طوارئ، على الدول الأعضاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن تفي بالتزامها القانوني بتقديم إخطار رسمي من خلال الأمين العام للأمم المتحدة. وتنطوي معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية على التزامات مماثلة.

وفيما يتعلّق بكوفيد - 19، لا يجب استخدام الصلاحيات التي تمنحها حالة الطوارئ إلا لتحقيق أهداف الصحة العامة المشروعة، لا لقمع المعارضة أو إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين، أو حرمان الناس من أيّ من حقوق الإنسان الأخرى أو اتّخاذ أيّ تدابير أخرى غير ضروريةً بتاتاً لمعالجة الوضع الصحيّ، مع ضرورة إطلاع السكان المتأثرين على معنى إجراءات الطوارئ، ونطاق تطبيقها، ومدة سريانها المتوقّعة، وأن تحدّث هذه المعلومات بصورة منتظمة وأن تجعلها متاحة للجميع وعلى أوسع نطاق ممكن.

- شمول الجميع من دون استثناء: على الجهود المبذولة لنشر المعلومات بشأن كوفيد - 19 والاستجابة له أن تسعى إلى تحديد الأشخاص الذين قد يكونون عرضة لخطر الإهمال أو الإقصاء، على غرار الأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والنازحين، واللاجئين، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والنساء، والأطفال والمتأثرين بالفقر المدقع.

- السكن: على الحكومات اتخاذ تدابير عاجلة لمساندة الذين لا يملكون مسكناً لائقاً، بما أنه من الصعب للغاية أن يبقى من يعيش في أماكن مكتظة، والمشرّدون ومن يفتقر إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في المنزل ويمارس التباعد الجسدي.
- الأشخاص ذوو الإعاقة: يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر أكبر بكثير من غيرهم بسبب كوفيد-19، ويجب أن تتضمن استجابات الدولة تدابير هادفة لمعالجتها، وأن تكون تدابير الاستجابة للأزمات وتدخلات الحماية الصحية والاجتماعية متاحة للجميع. ولا ينبغي أن تنطوي على أي تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- كبار السن: يتمتع كبار السن بنفس الحقوق التي تتمتع بها أي فئة عمرية أخرى، ويجب حمايتهم على قدم المساواة في ظلّ تفشيّ الوباء. ويجب الاهتمام بشكل خاص بالمخاطر التي يواجهها كبار السن على وجه التحديد، بما في ذلك العزلة والإهمال الناجمان عن التباعد الجسدي، والتمييز القائم على السن في الحصول على العلاج الطبي وأشكال الدعم الأخرى.
- المحتجزون في السجون والمتواجدون في مؤسسات الرعاية: على الدول اعتماد تدابير خاصة تضمن وصول جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم إلى المعلومات والمساواة والرعاية الصحية الوقائية وغيرها من أشكال الرعاية الصحية الأخرى.
- المعلومات والمشاركة: جب أن تصل المعلومات بشأن وباء كوفيد – 19 وخطط الاستجابة له إلى جميع الناس بدون أيّ استثناء، ويتطلّب ذلك توفير المعلومات بنسخ وصيغ ولغات يسهل على الجميع فهمها.
- الأثر الاجتماعي والاقتصادي: يجب حماية الحقّ في التعليم في حالة إقفال المدارس، عبر التعلّم عن بعد المتاح للجميع والمكيّف مع احتياجاتهم والبرامج التلفزيونية والإذاعية المتخصصة مثلاً

حيثما يكون ذلك ممكنًا، ويجب تبادل الممارسات السليمة بين الحكومات والقطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية والوطنية لتخفيف آثار هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية السلبية، كذلك تقييم السلامة والصحة المهنيّتين لمن يعمل خلال هذه الأزمة، لا سيّما العاملين الصحيين وموظّفي الدعم، ونحو ذلك.

- الغذاء: ضرورة اتّخاذ خطوات عاجلة تهدف إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى أفقر شرائح السكان وأكثرها تهميشًا. ويجب اتخاذ تدابير طارئة تهدف إلى دعمهم فورًا وتلبية احتياجاتهم الغذائية، بما في ذلك توفير المساعدة الغذائية والتغذوية.

- التنوع الاجتماعي: يجب أن تراعي الاستجابات الفعالة لكوفيد - 19 الحالات والتطلّعات والاحتياجات المحدّدة للنساء والفتيات والتأكد من أن أي تدبير يتم اتخاذه لا ينطوي على تمييز مباشر أو غير مباشر على أساس النوع الاجتماعي.

- المياه والصرف الصحي والنظافة: العمل على معالجة احتياجات الفئات السكانية الضعيفة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة، بمن فيهم من لا يحصل على المياه بشكل كافٍ ومنتسًا، بهدف ضمان نجاح خطط التصدي العالمية للوباء.

- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: وجوب أن تُلزم تدخّلات الدولة للتخفيف من آثار كوفيد - 19 الاقتصادية، التي قد تأتي بشكل مساعدة اقتصادية أو حزم تحفيز أو غيرها من التدخّلات المحدّدة الهدف الأخرى الداعمة للأعمال التجارية، الشركات المستفيدة باتّباع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما يجب أن تكون حماية العمّال، لا سيما من هم في أشد الظروف ضعفًا، في صميم التدابير التي تتّخذها الدول لدعم الشركات في خلال الأزمة.

- التعايش والتضامن الدوليين: من الضروري أن تعزز الدول وجميع الجهات الفاعلة تعددية الأطراف والتعاون الدولي بروح من التضامن العالمي والمسئولية المشتركة.

ثانياً: موجز الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السياسات الخاصة بكوفيد – 19 وحقوق الإنسان "كلنا في هذا معاً" في أبريل 2020.

ثالثاً: التوصيات والمبادئ التوجيهية الفنية حول مكافحة جائحة كوفيد – 19 الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومسجداتها الدورية.

رابعاً: التوصيات والتوجيهات الفنية حول سلامة الغذاء أثناء مكافحة جائحة كوفيد – 19 الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بتاريخ 7 أبريل 2020.

خامساً: التوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول حماية العمال المهاجرين أثناء جائحة كوفيد – 19 في أبريل 2020.

سادساً: التوجيهات والتوصيات حول تدابير الطوارئ المتخذة لمكافحة جائحة كوفيد – 19 الصادرة عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ 27 أبريل 2020.

سابعاً: التوجيهات والتوصيات المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية أثناء مكافحة جائحة كوفيد – 19 الصادرة عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ 13 مايو 2020.

ثامناً: توصيات رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بشأن مواجهة تفشي جائحة كوفيد – 19 في مايو 2020.

المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار الجهود الوطنية التي تبذلها في مواجهة جائحة كوفيد – 19 على الاسترشاد بالتوصيات والمبادئ التوجيهية والاسترشادية الصادرة عن المنظمات والوكالات المتخصصة وأجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمواجهة لدول العالم كافة في احتواء الجائحة، والتي شملت كافة حقوق الإنسان ذات العلاقة مثل الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الغذاء، الحق في حرية التنقل والإقامة، الحق في اللجوء إلى القضاء، الحق في الأسرة وحمايتها، حماية حقوق العمالة، حماية حقوق الفئات الخاصة (النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن) وغيرها.

أولاً: المحددات والمزايا النسبية للنموذج الإماراتي في مواجهة الجائحة

ارتكز النموذج الإماراتي على مجموعة من المحددات التي حكمت استراتيجية مواجهة وباء كورونا، أبرزها:

1. مواكبة تعليمات وتوجيهات منظمة الصحة العالمية، والتزام تطبيقها بشكل كامل وسريع؛ منذ اليوم الأول لاكتشاف فيروس كورونا المستجد في الصين وإلى أن أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية كجائحة.

2. التزام معايير الشفافية في التعامل مع الأزمة، والإفصاح التام عن البيانات الخاصة بوضع الوباء داخل الدولة، أولاً بأول.

3. إشراك المجتمع في جهود احتواء المرض، سواء من خلال توعيته بدوره في هذه الأزمة ومسؤوليته في اتباع إجراءات الوقاية، خصوصاً "التباعد الاجتماعي"؛ أو من خلال تعزيز مبادرات المجتمع، أفراداً وشركات، كتأسيس "صندوق الإمارات وطن الإنسانية" الذي يتلقى مساهمات الأفراد

والمؤسسات المادية والعينية والدعم اللوجستي، وإطلاق هيئة المساهمات المجتمعية في أبوظبي برنامج "معاً نحن بخير".

4. محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أثبتت نجاعتها، وبالذات تجربة كوريا الجنوبية في توسيع الفحص المخبري للكشف عن الفيروس، وفي هذا الصدد تُعد دولة الإمارات الأعلى في العالم من حيث نسبة إجراء الفحص إلى عدد السكان، والتي بلغت (13) ألف فحص لكل مليون نسمة(4).

5. التقييم المستمر والدينامي لواقع الأزمة، واتخاذ الإجراءات المتناسبة مع الحالة، دون هلع أو فقدان التوازن.

6. عدم الاقتصار على مواجهة التداعيات الصحية لوباء كورونا، ولكن وضع الخطط واتخاذ الإجراءات والقرارات لمواجهة التداعيات الأخرى الناتجة عن الوباء، كالتداعيات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

7. التحرك الاستباقي في إدارة الأزمة من خلال تجهيز الخطط والقدرات للتعامل مع الخطوات المقبلة، والاستعداد لكافة السيناريوهات المحتملة.

وقد عمّد النموذج الإماراتي في احتواء وباء كورونا إلى توظيف المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة الإمارات، ومن أهمها:

1. دينامية الإدارة الحكومية وفعاليتها؛ ما مكّنها من إدارة الأزمة بكفاءة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل عاجل ودون إبطاء مع ضمان التنفيذ السريع. وفي هذا الصدد، كان للمتابعة اليومية

4. الإمارات تنصدر عالمياً في معدل فحوص كورونا"، صحيفة "البيان"، 18 مارس 2020، متاح على: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-18-1.3806543>

لقيادات الدولة العليا للإجراءات المتخذة، والظهور المتكرر لها على وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهم على تحمل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان الموجود على أرض الدولة، مواطناً ومقيماً وزائراً أبلغ الأثر في تحقيق نتائج إيجابية في إدارة الأزمة.

2. القدرات المالية للدولة التي يمكنها معها اتخاذ القرارات المثلى في إدارة الأزمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية دون اعتبار للكلفة المالية.

3. جودة النظام الصحي في الدولة الذي استجاب للأزمة دون اضطراب ودون مواجهة أي نقص سواء في التجهيزات والمعدات الطبية أو في الكوادر البشرية.

4. استعداد الدولة المسبق لحالات الطوارئ والأزمات، والتي كان منها تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة في مجالي الغذاء والدواء، وهو ما ظهر من خلال عدم حصول أي نقص في السلع المختلفة في الأسواق منذ بداية الأزمة.

5. تطوُّر البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت؛ ما أتاح للمدارس والجامعات التحول نحو التعلم من بُعد، وكذلك الكثير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تحولت إلى العمل من بُعد، وتقدم الحكومة الرقمية الذي يَسَّرَ لجوء الناس بشكل شبه كامل إلى الخدمات الرقمية دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقرات الوزارات والهيئات الحكومية.

6. توظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة، مثل استخدام الطائرات من دون طيار "درونز" في تعقيم المدن، وتطوير خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي" التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل، لتجنب أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن الذهاب إلى المستشفيات، وفي الوقت نفسه تخفيف الضغط على المرافق الطبية، وغيرها من الابتكارات.

7. النظام الاتحادي للدولة الذي سهّل وضع على الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث استراتيجية إدارة الأزمة مركزياً، وتنفيذ كل إمارة لهذه الاستراتيجية والتوجيهات الصادرة من الهيئة وباقي الجهات الاتحادية، مع ترك هامش لكل إمارة لاتخاذ الإجراءات الإضافية التي تراها مناسبة.

ثانياً: عناصر الإستراتيجية الإماراتية في مواجهة الجائحة

قامت استراتيجية دولة الإمارات في إدارة أزمة كورونا على العناصر الآتية: (5)

1. اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الوقائية لاحتواء المرض وعدم تفشيه؛ من خلال تطوير إجراءات رصد الحالات عند نقاط الدخول إلى أراضي الدولة، وتعزيز اكتشاف الحالات استباقياً من خلال توسيع الفحوص المخبرية، وتوفير أماكن الحجر الصحي المتخصصة والملائمة وبروتوكولات العلاج المناسب للحالات، وكذلك التتبع النشط للمخالطين؛ فضلاً عن اتخاذ الإجراءات المعيارية للحد من انتقال المرض كتعطيل المؤسسات التعليمية، وتعليق حركة الطيران من الدولة وإليها، ووقف كل الفعاليات العامة، ومنع التجمعات، وإغلاق الأماكن العامة مثل مراكز التسوق والمتنزهات، عدا الضروري منها...إلخ.
2. محاولة عدم تعطيل حياة الناس الطبيعية؛ فبالرغم من تطبيق إجراءات "التباعد الاجتماعي" وإطلاق الحملات التي تحث الناس على التزام منازلهم وعدم مغادرتها إلا للضرورة كحملة "خلك بالبيت"، إلا أن الدولة أخذت في الحسبان الصحة النفسية للأفراد، لذا اتبعت الأسلوب التدريجي في إجراءات الحد من حركة الناس، كما أنها لم تطبق إجراءات الحظر الكامل والشامل إلا في حالات الضرورة القصوى وفي أماكن معينة وذلك من خلال برنامج التعقيم الوطني.

5. نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
<https://epc.ae/ar/brief/uae-model-in-confronting-coronavirus-pandemic>

3. التقليل من الآثار الاقتصادية للأزمة على قطاع الأعمال؛ عدا عن المحفزات التي أعلنها مصرف الإمارات المركزي بقيمة إجمالية تبلغ (100) مليار درهم لمساعدة البنوك العاملة بالدولة على التعامل مع التأثيرات الاقتصادية السلبية الناجمة عن أزمة كورونا، كما اتخذت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية إجراءات عدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي؛ كإطلاق المبادرات الحكومية والحوافز الاقتصادية لتخفيف الأعباء على الشركات وتحفيز قدرتها على مواجهة ظروف السوق الصعبة، وتشكيل لجان لمراجعة وضع القروض للشركات.

4. تحويل التحدي إلى فرصة من خلال تطوير قدرات الدولة الصحية؛ فعدا عن اتجاه الدولة إلى تطوير قدراتها الصحية خلال الأزمة، ومن ذلك مثلاً التوسع في مراكز إجراء الفحص للكشف عن فيروس كورونا، كذلك إنشاء أكبر مختبر حديث خارج الصين يضم قدرات معالجة فائقة لإجراء عشرات آلاف الاختبارات بتقنية تفاعل البوليمير المتسلسل اللحظي (RT-PCR). ولا يتميز هذا المختبر بالقدرة الفائقة والكبيرة على تشخيص فيروس "كوفيد - 19" فقط، بل لديه القدرة أيضاً على الكشف عن مسببات الأمراض الجديدة مستقبلاً من خلال الاختبارات التسلسلية المتقدمة(6).

5. استمرار الدور الإنساني لدولة الإمارات؛ فلم تتوقف الدولة خلال الأزمة عن المبدأ الإنساني المتأصل في سياستها الخارجية، فقامت بعدة مبادرات إنسانية لتعزيز الجهود العالمية لمجابهة وباء كورونا، فقدمت إمدادات طبية إلى دول عدة مثل الصين وإيران وأفغانستان وسوريا، فضلاً عن إجلائها أفراداً من رعايا دول عربية وأجنبية كانوا عالقين في مدينة ووهان الصينية، حيث

6. الإمارات تؤسس أكبر مختبر لتشخيص "كورونا" في العالم خارج الصين"، صحيفة "البيان"، 31 مارس 2020، متاح على: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-31-1.3817529>

وفرت لهم الإقامة والرعاية في الدولة إلى حين نقلهم إلى بلدانهم بعد التثبيت من خلوهم من المرض.

ثالثاً: التدابير الوطنية لمواجهة الجائحة

ومن أبرز التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة فيروس كورونا: (7)

1. التشريعات الوطنية:

أصدرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من التشريعات والأنظمة واللوائح والقرارات في إطار مكافحة جائحة كوفيد – 19، من أهمها:

1. القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2020 بشأن تنظيم المخزون الإستراتيجي للسلع الغذائية في

الدولة، حيث يهدف إلى تنظيم المخزون الإستراتيجي للمواد الغذائية على المستوى الداخلي؛

2. قرار مجلس الوزراء الصادر في أبريل 2020 بشأن نشر وتبادل المعلومات الخاصة بالأمراض

السارية والأوبئة والمعلومات الخاطئة ذات العلاقة بصحة الإنسان، حيث يهدف إلى الحفاظ

على صحة وسلامة المجتمع؛

3. قرار النائب العام رقم (39) لسنة 2020 بتعديل القرار رقم (38) لسنة 2020 بشأن تطبيق

لائحة ضبط المخالفات والجزاءات الإدارية الصادر بها قرار من مجلس الوزراء رقم (17) لسنة

2020، والذي يحدد الضوابط المتعلقة بمخالفة التدابير الصادرة عن وزارة الصحة ووقاية

المجتمع وضوابط عدم اتخاذ الإجراءات الاحترازية؛

7. تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد – 19، مرجع سابق، ص 8 – 11.

4. قرار الرئيس الأعلى للقضاء الاتحادي رقم (4) لسنة 2020 بشأن ضوابط عمل المحاكم ونظر الجلسات والقضايا التنفيذية في ظل الظروف الطارئة:

5. قرار رقم (5) لسنة 2020 بشأن ضوابط استمرارية عمل المحاكم والنيابات الاتحادية والخدمات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد:

6. قرار وزاري رقم (279) لسنة 2020 بشأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية، والدليل الإرشادي المؤقت الصادر من وزارة الموارد البشرية والتوطين:

7. قرار وزاري رقم (281) لسنة 2020 بشأن تنظيم العمل عن بعد بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية – الصادر من وزارة الموارد البشرية والتوطين، والدليل الإرشادي المؤقت للعمل عن بعد لمنشآت القطاع الخاص، والذي يتضمن الإجراءات اللازم اتخاذها خلال الظروف الطارئة:

8. دليل تطبيق "العمل عن بعد في الحكومة الاتحادية وإرشادات إجرائية في الظروف الطارئة" الصادر عن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية في مارس 2020.

2. الآليات الوطنية:

اعتمدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حزمة من الآليات الداخلية في إطار مكافحة جائحة كوفيد – 19، من أهمها:

9. الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وهي المسئولة عن تنسيق ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في الدولة:

10. اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات، الهادفة إلى تطوير منظومة متكاملة ومستدامة للعمل التطوعي في الدولة؛

11. لجنة الطوارئ والأزمات والكوارث الناجمة عن جائحة كورونا في إمارة أبوظبي، واللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث في دبي؛

12. لجنة إعادة المقيمين من الخارج، لتسهيل عودة الأجانب المقيمين في الدولة من الخارج في ظل الجائحة؛

13. مجلس الإمارات للأمن الغذائي، الذي يتولى اقتراح الأنظمة والتشريعات والسياسات ذات الصلة بالغذاء.

3. السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية؛

اعتمدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية للتعامل مع جائحة كوفيد - 19، أهمها:

14. منظومة التعلم عن بعد، مستهدفة جميع مدارس الدولة ومؤسسات التعليم العالي؛

15. البرنامج الوطني للفحص المنزلي لأصحاب الهمم، لإجراء فحوص منزلية لأصحاب الهمم المواطنين منهم والمقيمين؛

16. برنامج المساندة والدعم النفسي والمعنوي "حياة"، لمساعدة موظفي الحكومة الاتحادية للتعامل مع الضغوطات والتحديات النفسية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة؛

17. الدليل الإرشادي للاعتناء بكبار المواطنين أثناء انتشار الأوبئة، الهادف إلى التوعية بدور الشباب وكيفية الاعتناء بكبار السن؛

18. إستراتيجية دولة الإمارات لما بعد كوفيد – 19، الهادفة إلى تطوير منظومة العمل الحكومي

في قطاعات الصحة والاقتصاد والأمن الغذائي والتعليم والمجتمع والحكومة.

4. التدابير الإجرائية:

أ. تدابير لمنع انتشار فيروس كورونا واحتوائه:

19. إغلاق الأماكن السياحية والترفيهية ودور السينما والأندية وحظر حفلات الأعراس، إغلاق

المطاعم والمقاهي عدا خدمة التوصيل للمنازل، إغلاق مراكز التسوق عدا محلات بيع

الأغذية والصيدليات؛

20. تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، تطبيق نظام العمل عن بعد لفئات محددة، تخفيض

العاملين في مواقع قطاع العمل الخاص إلى (30%)، وتطبيق برنامج التعقيم الوطني؛

21. تعليق الصلاة في دور العبادة، تعليق جميع الرحلات القادمة والمغادرة في مطارات الدولة.

ب. تدابير الفحص والكشف:

22. تغطية منافذ الدولة بماسحات الحرارة؛

23. تطبيق العزل المنزلي للعائدين من السفر مع اشتراط توافر نتيجة فحص سلبية لاختبار

مسحة الأنف (PCR) للعائدين من الخارج؛

24. توسعة نطاق الفحوصات المخبرية للكشف عن الفيروس وإطلاق خدمة الفحص المنزلي

لمواطني الدولة وبالأخص كبار السن؛

25. تطبيق الحجر الصحي للمصابين بالمرض.

المبحث الثالث: جهود وزارة الداخلية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد – 19

أولاً: الإطار المؤسسي لمواجهة الجائحة

تعمل وزارة الداخلية على مختلف الأصعدة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا والحد من آثاره السلبية، وقد كانت لها جهود على عدة مستويات سواء على المستوى التنظيمي منها أو المستوى الاستراتيجي وذلك على النحو الآتي بيانه:

■ الإطار التنظيمي (اللجان والفرق):

شكلت وزارة الداخلية لجان خاصة بمتابعة كوفيد 19 في الوزارة للحد من انتشار الجائحة ، منها لجنة ضمان جاهزية الخدمات الداخلية والخارجية بوزارة الداخلية بهدف ضمان استمرارية تقديم خدمات الوزارة بكفاءة عالية لمجتمع دولة الإمارات في كافة الظروف ، وذلك من خلال تعزيز جاهزية الخدمات الشرطة والإدارية الذكية التي تضمن إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال وتمكن المتعاملين والعاملين من إنجاز معاملاتهم عن بعد ، بما يحقق سلامتهم ويحافظ على صحتهم وصحة المجتمع عموماً ، ويضمن سلامة الموظفين خاصة العاملين منهم في مراكز الخدمة ، ويدعم الجهود الوطنية لمواجهة تحديات انتشار فيروس كورونا المستجد والحد من آثاره.

كذلك من خلال عقد اجتماعات فرق إدارة الأزمات على مختلف المستويات ، والعمل على تحديث الخطط الاستباقية ذات العلاقة للوقاية من الجائحة ، وإصدار السياسات الخاصة باستمرارية الأعمال أثناء الاوبئة والامراض المعدية لوقاية المجتمع.

■ الإطار الاستراتيجي والخطط الوطنية:

- البرنامج الوطني للتعميم:

شاركت وزارة الداخلية مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع في تنفيذ المبادرة التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات "البرنامج الوطني للتعميم" كتدبير احترازي للحد من انتشار فيروس كورونا ، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية كافة على المستوى الوطني في مختلف إمارات الدولة ، وإصدار وتطبيق خطة التعميم الوطني (الاجلاق الجزئي) لوقاية المجتمع. حيث يهدف البرنامج إلى إجراء تعقيم كامل للمرافق العامة والشوارع ومرافق النقل العام.

- إطلاق المنظومة الذكية للخدمات:

استخدام وتطوير البرامج الذكية والالكترونية والرقمية لتعزيز الخدمات الشرطة في المجتمع من خلال المنظومة التي أطلقتها وزارة الداخلية عبر بوابة الخدمات الإلكترونية التابعة لها والتي اشتملت على خدمات لمنتسبي وزارة الداخلية ، إضافة إلى خدمات للجمهور تتضمن خدمات المرور والترخيص دون الحاجة إلى مراجعة مراكز الخدمة ، إضافة إلى خدمة "حصنتك" لطلب أنظمة السلامة من الحرائق للمنازل السكنية.

كذلك إطلاق تطبيق "مركز الشرطة في هاتفك" حيث يتيح لمستخدميه التواصل وتقديم معاملاتهم وبلاغاتهم الخاصة بمراكز الشرطة بالدولة بيسر وسهولة وبطريقة مبتكرة ومن أماكن تواجدهم بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي ، حيث حققت هذه الخدمة نجاحاً كبيراً منذ إطلاقها في تلقي كافة البلاغات.

■ الإطار الاجرائي:

تحرص وزارة الداخلية على صون حقوق الإنسان وحمايتها في مختلف الظروف ، وقد تجلّى ذلك خلال فترة الجائحة من خلال الإجراءات التي اتخذتها الوزارة على مختلف المستويات ، وذلك على النحو الآتي:

• تعزيز الحق في الصحة:

يشمل هذا الحق وجهين ، أحدهما متعلق بصحة الموظفين والآخر بصحة المجتمع :

○ صحة الموظفين :

- تطوير البنية التحتية وتوفير أنظمة تخدم العمل عن بعد لتقليل عدد الإصابات بين الموظفين.
- إعداد وتطبيق سياسة العمل عن بعد بنسبة تواجد للموظفين (30% - 70%) في مقر العمل والاتصال المرئي ، واستثناء عدد من الفئات من العودة إلى مقر العمل وتطبيق نظام العمل عن بعد في الحالات الطارئة ، وتضم حالات الاستثناء الحوامل ، الأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) ، والمصابين بأمراض مزمنة وحالات ضعف المناعة، والموظفين من فئة كبار السن.

- تعقيم المباني والآليات وتوفير أجهزة التعقيم على المداخل والمخارج في المباني وتوفير أجهزة الفحص والكاميرات والفحص الدوري لضمان حصر عدد المصابين من العاملين.

- وضع كاشف حراري على مداخل ومخارج المنشآت للحد من انتشار الجائحة.

- اجراءات استباقية لدخول المباني والمنشآت (فحص PCR) للحد من انتشار الجائحة.

- تفعيل الفحص الطبي السنوي للموظفين بشكل فعال وذلك من خلال المتابعة الدورية للفحوصات.

- توفير الإرشادات والتعليمات للعودة إلى العمل بنسبة (100%) قبل وأثناء وبعد الذهاب إلى العمل وإعداد وتعميم دليل "خلك في البيت" للموظفين.

- مراعاة الصحة النفسية للأفراد من خلال تقديم استشارات وخدمات نفسية وورش توعوية ودعم بالتعاون مع الشركاء.

- اعتماد سياسة استمرارية الأعمال في حال الطوارئ والأزمات والكوارث.

- سياسة التعامل مع الأوبئة والأمراض المعدية.

- سياسة حماية البيانات والمعلومات

- سياسة تطوير الخدمات وقنوات تقديم الخدمة.

- سياسة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

وقد ساهمت كافة هذه الإجراءات في ضمان استمرارية الأعمال لجميع الوظائف عبر الخطط والسيناريوهات ، وكفاءة الخدمات اللوجستية للحد من انتشار الفيروس بين العاملين ، وأخيراً كفاءة إنتاجية العاملين في منظومة العمل عن بعد.

○ صحة المجتمع:

- التحول الإلكتروني للخدمات بحيث يمكن إنهاء المعاملات عن طريق موقع الوزارة أو التطبيق الذكي.

- توفير 100% نسبة التحول الإلكتروني/الذكي لكافة الخدمات حتى نهاية 2020 وعددها 211 وهي :

(117) خدمات المتعاملين المعتمدة (41) خدمة مضافة (53) خدمة للعاملين

- إطلاق مشروع الكشف عن كوفيد – 19 باستخدام الكلاب البوليسية ، وهو مركبة عبارة عن وحدة متنقلة للكلاب البوليسية (K9) المدربة على كشف مصابين محتملين بفيروس كوفيد – 19 وذلك دون التواصل المباشر بين الكلاب والأشخاص ، حيث قامت الوزارة بالتعاون مع أكثر من 5 جهات بتطبيق الابتكار ساهم في الكشف عن الفيروس المستجد باستخدام الكلاب البوليسية بواسطة حاسة الشم ، وبالتركيز على رائحة عرق الإنسان ، في فحص لا يتجاوز مدته ثلاث دقائق، ونتيجته فورية بدقة تتجاوز 92%.

1. تدريب 39 كلب للكشف عن المصابين وإجراء أكثر من 5400 فحص باستخدام الكلاب

والتطبيق الميداني في مطار أبوظبي ومطار الشارقة ومطار دبي ومنفذ الغويفات.

2. إطلاق فريق دولي لاستخدام الكلاب البوليسية للكشف عن كوفيد - 19 والمكون من 9 دول.

- تأهيل مراكز الخدمة لتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي وتفعيل نظام التواصل عن بعد للمراجعين.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمكافحة الجرائم الحديثة.

- تفعيل نظام التحقيق عن بعد المرتبط بالنيابة العامة.

- إطلاق الخط الساخن لإنجاز الخدمات المرورية للكادر الطبي "خدمة بن وريقة".

- تفعيل الرصد الإلكتروني للمخالفين في فترة التعقيم الوطني.

- نشر الثقافة والتوعية بمخاطر الجائحة بعدة لغات عبر قنوات التواصل الاجتماعي لجميع المقيمين في الدولة من مواطنين وأجانب.

- فتح المستشفيات الميدانية المتخصصة للتعامل مع مصابي الجائحة.

ويمكن القول بأن هذه الإجراءات حققت نتائج إيجابية سواء من خلال التوسع في استخدام

التكنولوجيا وتحويل معظم الخدمات إلى خدمات ذكية أو من خلال استمرارية تقديم الخدمات

لأفراد المجتمع.

■ الحق في الأمن والأمان

في ظل زيادة أعداد من فقدوا وظائفهم خلال الجائحة بسبب عجز بعض الشركات عن دفع الرواتب،

ومتابعة تطبيق لائحة ضبط المخالفات الصادرة عن النائب العام والتعامل المباشر مع المخالفين

أثناء أوقات برنامج التعقيم الوطني ، اتخذت وزارة الداخلية بعض الإجراءات للحد من هذه التداعيات السلبية على حق أفراد المجتمع في العيش بأمن وأمان ، وذلك من خلال:

- انتشار الدوريات في المناطق السكنية العمالية خاصة في أوقات التعقيم الوطني للحد من أي أعمال شغب محتملة.

- تطبيق التحقيق المرئي للموقوفين.

- الرد على جميع الاستفسارات التي تصل من أفراد المجتمع.

- إجراء التمارين الوهمية فيما يخص التعامل مع الوباء والفحص الدوري للعاملين الذين تقتضي طبيعة عملهم التعامل المباشر مع الجمهور لتعزيز ثقة الشرطة في المجتمع.

- نشر الحملات التوعوية لتثقيف أفراد المجتمع ومنتسبي القوة بشكل دائم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة ، عقد ورش العمل والندوات والدورات ذات العلاقة مع الشركاء الخارجيين.

- الاحاطة الاعلامية واصدار النشرات بعدة لغات.

- المراقبة الإلكترونية للمصايين والمخالطين لضمان تنفيذ الحجر الصحي.

- توظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة ، مثل استخدام الطائرات من دون طيار "درون" في تعقيم المدن ومختلف المناطق الجغرافية بالدولة بالإضافة الى استخدام الخوذة الذكية.

- اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتوجيه وتوعية وارشاد افراد المجتمع بشكل دوري ومستمر خلال متابعة الموقف والتطورات والمستجدات الخاصة بتأثيرات الجائحة.

- إنشاء لجنة مختصة لفحص العمال في المناطق الصناعية واستخدام السوار الذكي لمراقبة المصايين ومعرفة أماكن تواجدهم.

وقد ساهمت الإجراءات أعلاه في خفض أعداد الجرائم والحوادث المرورية وعدد البلاغات الجنائية وضبط الأمن العام في المناطق التجارية والسكنية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن والأمان للمجتمع بشكل عام.

▪ الحق في حماية الأسرة

عملاً بالحق المتعلق بحماية الأسرة والحفاظ على كينونتها ، ونظراً للدور المهم الذي تضطلع به المرأة في رعاية الأبناء ، وبالتزامن مع تعليق دوام حضانات الأطفال في الدولة ، تمت مراعاة المرونة في تطبيق إجراءات حضور وانصراف الموظفين ممن لديهم أبناء في حضانات الأطفال مراعاة لقيامهن بالاهتمام بأبنائهن ورعايتهم خلال هذه الفترة ، وتطبيق نظام العمل عن بعد للموظفات اللاتي يقمن برعاية أبنائهن المقيدين في نظام العملية التعليمية عن بعد أو يراعون في المنزل من تستدعي حالته الصحية رعاية دائمة في ظل الظروف الطارئة ، كذلك إجراء الفحص المنزلي لفيروس كوفيد-19 لأصحاب الهمم في أوائل الجائحة من خلال زيارتهم في منازلهم لإجراء الفحص المنزلي تسهيلاً لهم ولاحتياجاتهم.

▪ الحق في حرية التنقل

على الرغم من أن حرية الفرد في التنقل مكفولة وفقاً للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية ، إلا أنه أيضاً بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي الإنساني يمكن تقييد هذا الحق في حالة الطوارئ الاستثنائية ، وهو الأمر الذي يسري على ظروف مواجهة الجائحة التي تمثل

حالة طوارئ صحية استثنائية تقتضي من الدول ضرورة فرضها بغية الحفاظ على النظام العام وضمان أمن الأشخاص وحقهم في الحياة ، وهو الأمر الذي اتخذته وزارة الداخلية من خلال تطبيق برنامج التعقيم الوطني على مستوى الدولة ، حيث تم تقييد حركة المرور لساعات معينة ولمدة زمنية محددة بهدف الحد من انتشار الفيروس وتعقيم المرافق العامة وسائل النقل العام ، والعمل بنظام التصاريح الاتحادية (طلب الإذن المسبق) للأفراد ممن تضطروهم الظروف إلى الخروج خلال ساعات التعقيم.

■ حماية نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية

قامت وزارة الداخلية باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية لحمايتهم ، ومنها على سبيل المثال تعقيم المؤسسات العقابية والمرافق الصحية بشكل منتظم ، إلى جانب توفير أجهزة الكشف الحراري فيها، وتوفير مرافق الحجر الصحي الآمنة للمصابين والمستلزمات الوقائية مثل المعقمات والكمادات ، كما يتم إجراء الاختبارات والفحوصات الطبية اللازمة للنزلاء ومن تكون لديهم أمراض مزمنة ومصابين بفيروس كورونا يتم نقلهم للمستشفى لتلقي العلاج اللازم وتتم متابعتهم بشكل دوري وكذلك يتم فحص عمال النظافة والحراس في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

بالإضافة إلى تطبيق التباعد الاجتماعي للنزلاء خلال أوقات الوجبات ، وتوفير الوجبات في صناديق قابلة للإتلاف ، وتوفير التوعية للنزلاء والعاملين من خلال إلقاء المحاضرات والورش التوعوية وإصدار ونشر التعليمات والقواعد الصحية الوقائية بلغات مختلفة حول المرض.

ومن الممارسات المطبقة لتوفير سبل الوقاية من تفشي الوباء ، استخدام أنظمة مؤتمرات الفيديو ، حيث يقدم من خلالها الأطباء المتخصصون النصائح والمشورة الطبية للنزلاء.

وعلى الرغم من تعليق الزيارات للنزلاء في ظل تطبيق التدابير الاحترازية ، إلا أن النزلاء يقومون بإجراء مكالمات صوتية ومرئية مع أسرهم وذويهم بهدف تمكينهم من الاتصال أو التواصل المستمر معهم. أما فيما يتعلق بالتحقق من الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من قبل الإدارات المعنية في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد يتم وفق الآتي:

- التأكد من استمرارية الأعمال خلال فترة الجائحة كورونا.
- التأكد من تطبيق وتوفير الاشتراطات الصحية الملائمة واللازمة لأفراد ومنتسبي قوة الشرطة والأمن.
- التأكد من الالتزام بالإرشادات الصحية المعلن عنها لأفراد ومنتسبي قوة الشرطة والأمن.
- التأكد من توظيف التكنولوجيا بما يخدم استمرارية الأعمال ومنها استخدام الاتصال المرئي لعرض النزلاء على جلسات النيابة.
- توفير منظومة التحقيق المرئي عن بعد بالشراكة مع وزارة العدل والجهات القضائية المحلية بالدولة وتجهيز وتشغيل عدد (75) غرفة اتصال مرئي عن بعد.
- التأكد من تطبيق وتوفير الاشتراطات الصحية الملائمة واللازمة للنزلاء.
- التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة حيث تم العفو والافراج عن عدد من النزلاء ، كذلك تم التعامل مع القضايا المالية البسيطة وتسويتها.

المبحث الثالث: بناء القدرات ونشر الثقافة والاطلاع على أفضل الممارسات لمواجهة الجائحة وحماية حقوق الانسان

أولت وزارة الداخلية أهمية قصوى لمسألة التدريب وبناء القدرات في المجالات الصحية والاجتماعية وانفاذ القانون ورفع الوعي والتثقيف في مواجهة جائحة كوفيد - 19، وذلك على النحو الآتي:

■ بناء القدرات

- تنظيم دورة السلامة المنزلية عن بعد للجمهور.
- تنظيم ورشة عمل في إطار نشر الثقافة بتوجيهات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والتوجهات المستقبلية للعمل الحكومي والدروس المستفادة من جائحة كورونا .
- عمل تمرين الامن الداخلي المشترك (التدريب على حجر المنطقة – وزارة الداخلية والقوات المسلحة والجهات الصحية).
- محاضرات العصف الذهني لوضع الإجراءات الاحترازية والخطط البديلة لاستمرار تقديم الخدمات للمتعاملين.
- تدريب مليون شخص في القطاع الصحي حول العالم : أكبر مبادرة عالمية للتعلم المستمر والتدريب التخصصي عن بعد، تطلقها دولة الإمارات ويتم تنفيذها بمتابعة وإشراف سيدي سمو نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وذلك لتدريب وتمكين نحو مليون شخص من الكوادر الطبية في مختلف أنحاء العالم ويشارك في تطوير وتقديم المحتوى التعليمي للمبادرة أكثر من 140 طبيباً وخبيراً ومختصاً، 67 مؤسسة علمية وطبية وأكاديمية عالمية.

■ نشر الثقافة والحملات التوعوية

- عدد المستفيدين من الحملات التوعوية لوزارة الداخلية بكافة وسائل التواصل الاجتماعي:
2,400,000
- التنسيق مع معهد الأمن الوطني لعقد دورات عن بعد لتثقيف الموظفين عن مكافحة فايروس كورونا لعدد 7500 موظف.

- تنظيم المؤتمر الافتراضي بعنوان (حقوق الانسان وكوفيد 19) ضمن فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان ، استهدف إبراز الجهود التي تبذلها الدولة بشكل عام وزارة الداخلية بشكل خاص لتعزيز وحماية حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد-19.
- تنظيم الملتقى الافتراضي بعنوان (كوفيد 19 والحماية القانونية) استهدف إبراز الجانب القانوني في مواجهة الجائحة.
- تنظيم ورشة عمل بعنوان (الابتكار بعد جائحة كوفيد – 19) ضمن فعاليات "الامارات تبتكر 2021".
- تنظيم ورشة توعوية صحية تهدف لتوعية المجتمع بكيفية حماية أفراد أسرتها من الإصابة بفيروس كوفيد-19 ، استهدفت عدد (456) من أفراد المجتمع.
- اصدار مطوية لنشر الوعي عن التدابير الاحترازية للوقاية من فايروس كوفيد-19 ، استهدفت عدد (5794) من منتسبي الشرطة.
- التوعية الالكترونية الذكية من خلال إرسال رسائل نصية للتوعية من مخاطر كوفيد-19 ، استهدفت عدد (2700) من أفراد المجتمع.
- جودة الحياة لأمن وسلامة المجتمع : إحدى المبادرات النوعية المتوائمة مع أهداف وجهود الدولة في توجهاتها وسعيها للتصدي للجائحة وتعزيز جودة حياة أفراد المجتمع الأمنية والصحية والثقافية واستفاد منها عدد 42000 مشارك وناقشت مختلف المواضيع التي تخص أمن وسلامة المجتمع وأننا في إطار الحصول على جائزة غينيس للأرقام القياسية في عدد المتابعين للمبادرة، ودعمت مؤشر ترشيد الإنفاق المالي في موازنة الوزارة حيث ساهمت في الوفر المالي بما يقارب 2 مليون درهم، وتم إصدار 36000 ألف شهادة إلكترونية للمشاركين عن طريق تطبيق وزارة الداخلية.

- تنظيم ورشة عن الإجراءات الاحترازية للوقاية من كوفيد- 19 ، استهدفت عدد (394) من منتسبي الشرطة.
- تنظيم ورشة بعنوان (أزمة وتعدّي) هدفها تقديم النصائح والارشادات في ظل انتشار جائحة كوفيد- 19 ، وما تقتضي من تدابير لحماية أفراد الأسرة.
- المشاركة بالندوة العلمية بعنوان (التداعيات الإنسانية والقانونية لأزمة جائحة كوفيد- 19 على القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان).
- توزيع الدليل الإرشادي للتعامل مع الحالات المشتبهة بالإصابة بفيروس كورونا.
- التوعية على أهمية الالتزام بالاشتراطات العامة والوقائية ، ومتابعة الأخبار المتعلقة بالتطورات الصحية من المصادر الحكومية بعدة لغات عبر قنوات التواصل الاجتماعي على جميع المقيمين في الدولة.
- نشر منشورات رقمية توعوية بأهمية الإبلاغ عن الحالات المشبوهة ، و الإجراءات المتخذة واطلاع الجمهور على عمليات التعقيم وجهود الحكومة في مكافحة الوباء.
- إعداد برامج توعوية الكترونية عن بعد لتوعية افراد المجتمع.
- القيام بحملة توعية لأصحاب المحلات التجارية بالإجراءات الاحترازية.
- تعميم أهم الإجراءات الوقائية لحماية الصحة والسلامة لأفراد الشرطة أثناء تأدية مهام عملهم.
- حملات التوعية لفئات العمالة بالإضافة الى الزيارات الميدانية لأماكن تواجدهم.
- حملات التفتيش على جميع سكنات العمال للتأكد من استيفائها شروط الصحة والسلامة والوقاية من الحريق بنسبة 100% وتغطية الأماكن المخصصة للفحص وأماكن العزل.

- المشاركة في وسائل الإعلام المختلفة لنشر التوعية والتحديثات المستجدة بشأن التعقيم الوطني.
- استخدام طائرات الدرون لمناطق التجمعات أثناء الجولات الميدانية لدعم حملة "خلك في البيت".
- تفعيل عمل دورية (ثقف) خلال الفترة المسائية لتوعية مستخدمي الطريق بالإجراءات الاحترازية.
- إحصائية الاتصال والتواصل خلال جائحة كورونا:

أ. إجمالي المكالمات الواردة: 242,924

ب. نسبة المكالمات المجابة: 100%

ت. نسبة السعادة على قناة المكالمات: 82%

ث. عدد المواد المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي: 605

ج. عدد الفيديوهات المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي: 198

ح. عدد الاستفسارات والشكاوي: 266

خ. عدد الأخبار الصحفية الخاصة 53

د. عدد الفيديوهات التوعوية 78

ذ. عدد التصاميم الإعلامية: 630

ر. عدد التقارير التلفزيونية: 33

■ الاطلاع على أفضل الممارسات

- تنظيم ورشة عمل افتراضية بين وزارة الداخلية ووزارة الأمن العام الصينية لتبادل التجارب والخبرات في مواجهة جائحة كورونا والإجراءات المتعلقة بصحة وسلامة الموظفين والأمن العام وسلامة المجتمع.

- تنظيم أمانة التحالف الدولي الأمني في مقر وزارة الداخلية جلسة حوارية عبر تقنية الاتصال المرئي شارك فيه عدد من ضباط الوزارة، لمناقشة عدد من الممارسات الشرطية في الدول الأعضاء للحد من انتشار فيروس كورونا ، وتستهدف مكافحة جريمة الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت خلال تفشي الجائحة ، من خلال التعرف على الضحايا والقبض على المعتدين وإغلاق المواقع الإلكترونية.

- تنفيذ وزارة الداخلية دورة تدريبية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها بما في ذلك كوفيد - 19" ، بهدف بناء قدرات العاملين في مجال المؤسسات العقابية والإصلاحية ورعاية الأحداث وحقوق الإنسان وتعزيز الوعي بالمعايير الدولية للصحة والتعريف بأخر مستجدات التعليمات والنصائح العالمية وأحدث الاشتراطات في تعزيز الرعاية الصحية وحقوق الإنسان وأفضل السبل لحماية العاملين والمتعاملين في ظروف انتشار فيروس كورونا.

- فعالية الطاولة المستديرة حول الإيمان كإطار أخلاقي لمجتمعاتنا خلال كوفيد-19: بمشاركة 49 مشارك وقيادات دينية مثلت 8 معتقدات أهمها: الإسلام والمسيحية واليهودية والبهائية والبوذية والسيخية من 18 دولة، وهدفت الفعالية إلى الاستفادة من كيفية نقل الخبرات بين القادة الدينيين حول دعم المجتمعات لمواجهة الجائحة.

- ورشة مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت خلال جائحة كوفيد-19: بمشاركة أكثر من 140 مشارك من 23 دولة ، عرضت وزارة الداخلية تجربة الدولة في الاستفادة من نموذج الاستجابة الوطنية في تعزيز حماية الطفل وتوفير البيئة الآمنة لهم.

الخاتمة

حققت دولة الإمارات نجاحاً كبيراً من خلال اعتمادها على نهج استشراف المستقبل والاستباقية والمرونة وأهمية توحيد الجهود الحكومية والعمل المشترك لمواجهة جائحة كوفيد - 19 ، وستواصل الدولة بشكل عام ووزارة الداخلية بشكل خاص جهودها نحو مواجهة التحديات وتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، والحرص على تعزيز تعاونها وشراكاتها مع مختلف المؤسسات الحكومية والمحلية بما يكفل تحقيق حياة كريمة للإنسان.

التوصيات

تشكل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بطبيعة الحال تحديات كبيرة للمجتمع الدولي دون استثناء ، الأمر الذي يتطلب التعامل معها بعقلانية وتضافر الجهود الدولية وتعزيز التعاون كذلك بين الافراد والمجتمعات في مكافحة الجائحة.

وتأتي جميع الجهود المبذولة من قبل دولة الإمارات تماشياً مع رؤيتها نحو «الاستعداد لمرحلة ما بعد (كوفيد-19)» والتي تركز على حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الدولة على كافة الأصعدة، وتعزيز جاهزية الحكومة ومؤسساتها للمرحلة المقبلة في كافة القطاعات بهدف الانطلاق نحو المستقبل بقدرات أكبر ومرتكزات وآليات عمل جديدة تمكنها من تحويل التحديات إلى فرص.

ومن هذا المنطلق عملت وزارة الداخلية على المضي قدماً في تطبيق رؤية الدولة في مرحلة التعافي ما بعد كوفيد - 19 من خلال تبني خطط وسياسات وآليات تغطي احتياجات القطاع الأمني بمنظومة عمل مختلفة وآليات تنفيذ جديدة ، وترتيب الأولويات بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة مما يمكنها من مواصلة العمل بكفاءة وفاعلية واستمرارية تساهم في تحقيق الأمن والأمان للمجتمع.

1. الإمارات تتصدر عالمياً في معدل فحوص كورونا"، صحيفة "البيان"، 18 مارس 2020، متاح على:
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-18-1.3806543>
2. الإمارات تؤسس أكبر مختبر لتشخيص "كورونا" في العالم خارج الصين"، صحيفة "البيان"، 31 مارس 2020، متاح على:
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-31-1.3817529>
3. تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد – 19، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2020.
4. مبادئ توجيهية خاصة بكوفيد – 19، الأمم المتحدة:
<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx>
5. نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
<https://epc.ae/ar/brief/uae-model-in-confronting-coronavirus-pandemic>

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	المقدمة.
2	مشكلة الدراسة.
3	أهداف الدراسة.
3	تساؤلات الدراسة.
3	أهمية الدراسة.
4	منهجية الدراسة.
5	المبحث الأول: الجهود الدولية (العالمية والإقليمية) لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد - 19.
10	المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد - 19.
27	المبحث الثالث: جهود وزارة الداخلية لتعزيز حقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد - 19.
34	النتائج.
34	التوصيات.
35	المراجع